الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

ملخص تنفيذي
EXECUTIVE SUMMARY
RÉSUMÉ

2020

خطة الإنقاذ

- الاستراتيجية والأهداف -

جويلية 2020

الإفتتاحيّة

الحكومة التونسية

مبادئنا

جرأة

فاعلية

مسؤولية

الصمود في مجابهة الكورونا
مارس 2020

جويلية 2020
الإنقاذ

مارس 2021
المخطط الخماسي
2021 - 2025

سنتمكن بإذن الله، بقدراتنا وطاقاتنا الوطنية من إنجاح خطة الإنقاذ وكسب الثقة.

الروح والإرادة التي أظهرها كلّ التونسيون في مواجهة جائحة الكورونا هي دليل آخر على قدرة شعبنا على تجاوز الصعاب مهما كبُرت. ورغم صعوبة المرحلة القادمة ورهاناتها العديدة، رهان الإنقاذ الإقتصادي والتمكين الإجتماعي دون اللجوء إلى حلّ التداين، رهان إعادة الثقة بين المواطن والدولة، سنتمكن بإذن الله بقدراتنا وطاقتنا الوطنية من كسب رهان الإنقاذ وإعادة الثقة وبنفس الروح والإرادة التي إنتصرنا بها على جائحة الكورونا.

سنعمل أيضا على تحقيق أهداف الوثيقة التعاقدية التي قامت عليها حكومة الوضوح وإعادة الثقة مع ملاءمة أهدافها مع متطلبات مرحلة ما بعد الكورونا وخاصة السيادة الوطنية والرقمنة وترسيخ الدرع الإجتماعي والإنقاذ القطاعي.

إلياس الفخفاخ

الفهرس

إنقاذ مواطن الشغل والحد من تداعيات جائحة كورونا على المؤسسات

تحفيز الاقتصاد بالاستثمار العمومي والخاص

التمكين الاجتماعي

تحسين الحوكمة العمومية ومكافحة الفساد

أهم المؤشرات - جوان 2020 :

عجز الميزانية : 3%

نسبة التضخم : 5.8 %

نسبة البطالة الثلاثي الأول : 15.1 %

نسبة النمو الثلاثي الأول 2020 : 1.7% سلبي

نسبة الدين 2019 : 72.5% منها 51.4% دين خارجي (من الناتج القومي الخام)

التوطئة

تمكنت بلادنا من السيطرة على جائحة كورونا التي انتشرت في كل أصقاع العالم، وزرعت الخوف والرعب والهلع وخلفت وراءها أضرارا جسيمة في الأرواح وكذلك في القدرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للدول الكبيرة والصغيرة. وبفضل تظافر كل الجهود، والمقاربات الناجحة وموجة التضامن العارمة، وبفضل الصمود البطولي لكافة المتدخلين وخاصة في الصفوف الأماميّة، نجحت بلادنا في الحدّ من الآثار الصحيّة للجائحة.

"تقديم الأولويات الصحيّة للمواطن على غيرها من الاعتبارات"

اليوم، ونحن بصدد الخروج المشرف والمثقل بالأمل من فترة الصمود فلا مناص من التحلي بنفس الروح الايجابيّة والبناءة وبنفس الأدوات التي أثبتت فاعليتها (الجرأة والفاعليّة في الإنجاز والمسؤوليّة) في التحضير والتخطيط والتصميم لإدارة المرحلة المستقبليّة لمواصلة الصمود الصحي والاجتماعي ولإنقاذ اقتصادنا الوطني المنهك أصلا بفعل التداين والاختلالات الهيكليّة، ومعالجة التداعيات الكبرى للجائحة والتطلع للمستقبل والتحضير الجيد للمخططات الاصلاحيّة الكبرى والتي أعلنت عنها الحكومة في مذكرة التعاقد منذ تسلمها للمهام في موفى شهر فيفري وقبل انطلاق جائحة الكورونا بأيام قليلة.

"الجرأة والفاعليّة في الإنجاز والمسؤوليّة "

إنتهت مرحلة الصمود بخير وسلام وبنتائج تشكل مصدر فخر واعتزاز لبلدنا ولشعبنا الرائع، وندخل الآن مرحلة جديدة ليست أقل خطورة ولا أكثر وضوحا، نسعى كذلك ان تقوم على بناء الثقة ومزيد الوضوح وعلى تعاون الجميع والتعلق بالمصلحة الوطنيّة التي تبقي رايتنا وبوصلتنا في ظل تواصل التهديدات سواء الصحيّة منها أو غيرها من التهديدات. تمكنّا من إنجاح الإمتحانات التي جرت في أحسن الظروف وأكدنا فيها أهمية العلم والمعرفة لكل التونسيين. نستعدّ أيضا للعودة المدرسية التي قمنا بالتحضيرات اللازمة لها من خلال وضع آليات التعليم عن بعد فضلا عن الإستعداد لموجة ثانية من فيروس كورونا يتوقعها الخبراء ولكننا لا نخشاها ثقةً في وعي شعبنا وفي إطارنا الطبي وحسن التحضير لمجابهتها

"تدخل الحكومة هذه المرحلة بمعنويات عالية وبإرادة قويّة وبانسجام الفريق الحكومي واستعداد مجدد للعطاء والتضحية."

إنقاذ مواطن الشغل والحد من تداعيات جائحة كورونا على المؤسسات

تجاوز الآثار السلبية للأزمة
وتخطي هذه المرحلة الصعبة إقتصاديا.

لأن أحد أهم أهداف مرحلة الصمود كان عدم فقدان مواطن الشغل وعدم إغلاق المؤسسات، يهدف هذا المحور إلى تجاوز الآثار السلبية للأزمة وتخطي هذه المرحلة الصعبة إقتصاديا والإستعداد لما بعد الكورونا والإستفادة من الفرص المتوفرة.

حماية مواطن الشغل

100 مليون دينار إضافي للحفاظ على مواطن الشغل

بعد أن تمكنت الشركات المتضررة من تداعيات أزمة الكورونا من المحافظة على أكثر من 320 ألف موطن شغل في مرحلة الحجر الصحي بفضل عددمن الآليات والإتفاقيات، ستواصل الدولة معاضدة المؤسسات المتضررة عبر خط تمويل إضافي بمائة مليون دينار إضافة إلى جانب تقديم المساندة لإعادة المحالين على البطالة الفنية إلى سوق الشغل والإسراع في نفاذهم لمختلف آليات الإدماج والدعم.

دعم سيولة المؤسسات

مواصلة تمويل السيولة بضمان الدولة: 1500 مليون دينار

تعاني بعض المؤسسات من مشاكل سيولة ظرفية رغم أن لها آفاق نمو وتطور إيجابية على المستوى المتوسط. ستمكن هذه الآلية من توفير السيولة اللازمة لتغطية مصاريف الإستغلال المتأكدة مع ضمان الدولة للقروض المتحصل عليها لهذا الغرض.

مرافقة المؤسسات

آليات تمويل لمرافقة هيكلة المؤسسات: 700 مليون دينار

تم وضع آليات تمويل ب 700 مليون دينار لمساعدة وإسناد المؤسسات المتضررة من التداعيات الإقتصادية لجائحة كورونا.

وضع آلية متابعة للمؤسسات المتضررة

إحداث مرصد بوزارة الصناعة لمتابعة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة ومساعدتها على الإستفادة من الآليات والإمتيازات الممنوحة.

تحفيز الاقتصاد بالاستثمار العمومي والخاص

إستثمار عمومي وخاص يعمل على خلق الثروة في إطار تنافسي ونزيه.

ينقسم الإستثمار إلى إستثمار عمومي، يختص عادة بالمشاريع الكبرى ومشاريع البنية التحتية، وإلى إستثمار خاص ينوّع النسيج الإقتصادي ويعمل على خلق الثروة. سنعمل على توفير إطار تنافسي حرّ ونزيه وخلق مناخ قانوني وإجرائي يسمح بالعمل والإنتاج في أحسن الظروف.

مراجعة مجلة الصرف

الشروع في مراجعة مجلة الصرف قبل نهاية 2020

سيتم العمل على مراجعة مجلّة الصرف وتحديثها لمواكبة التغييرات الإقتصادية العالمية وفتح آفاق جديدة للإقتصاد والإستثمار.

المواثيق القطاعية

امضاء 5 مواثيق قطاعية

تطوير تنافسية قطاعات الإنتاج ذات الأولوية من حيث القيمة المضافة والقدرة التشغيلية والتصدير عبر وضع 5 مواثيق قطاعية تشمل الحوكمة والجباية والأسعار والتوزيع والتصدير. القطاعات المعنية هي النسيج والملابس، صناعة مكونات السيارات، الأحذية والجلود، الصناعات الدوائية وقطاع زيت الزيتون.

التصدي للإقتصاد الريعي

تطوير آليات المنافسة

إقتصاد الريع هو إقتصاد يقوم على الإمتيازات ولا يشجع المنافسة النزيهة والحرة.
للحد من الإقتصاد الريعي، تواصل الدولة مجهود التقليص من الرخص وتعويضها بكراسات شروط، وتعمل أيضا على إنهاء وضعيات احتكار السوق والتفاهم حول الأسعار. سيتم أيضا تدعيم مجلس المنافسة لضمان نجاعته ورصده وتصديه لوضعيات الإحتكارو كل الممارسات المخلة بالمنافسة، ومن تطبيق قراراته ومتابعة تنفيذها.

التخلي عن المطالبة بـ27 رخصة بحلول نهاية ديسمبر 2020

لأن التراخيص المعقدة والمجحفة هي أحد أكبر العوائق للإستثمار وإطلاق المشاريع، سيتم مواصلة حذف التراخيص وذلك بالتخلي عن المطالبة ب27 رخصة بحلول نهاية ديسمبر 2020 قصد إدماج الاقتصاد غير المنظم وخلق فرص للجميع.

إحياء الجهات بالمشاريع الكبرى

تسريع انجاز المشاريع في الجهات بقيمة 3000 مليون دينار بآليات جديدة

تساهم المشاريع العمومية في دفع النمو والتشغيل لاسيما في الجهات الداخلية.

تفاديا للتأخير المُلاحظ في الإنجاز، تقرر تعزيز آليات تسريع إنجاز المشاريع من خلال وضع آليات جديدة لتجاوز هذه العراقيل تتمثل أساسا في :

- هيئة عليا للمشاريع الجهوية يشرف عليها رئيس الحكومة
- قاعة عمليات لضمان متابعة تنفيذ المشاريع والتنسيق مع الهيئة

إطلاق وإنجاز مشاريع شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بكلفة 2000 مليون دينار مع هدف تنفيذ بـ15% سنة 2020

تمثل مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بمختلف أوجهها أحد الحلول لدفع الإستثمار وإنعاش الإقتصاد. سيتم الإسراع في إطلاق مشاريع جديدة بإعتماد الشراكة وتوسيع مجالاتها لمعاضدة مجهود الدولة ودفع الإستثمار العمومي خاصة في البنية التحتية واللوجستية والمياه.

تسويق صورة تونس

وضع استراتيجية وطنية لتسويق صورة تونس

تثمين الوجهة التونسية لجلب الاستثمارات الخارجية والإستفادة من الفرص التي أتاحتها أزمة الكورونا لإعادة تموقع الشركات العالمية قصد تسويق تونس كوجهة جاذبة للإستثمارات الخارجية المباشرة وغير المباشرة.

إيفاء الدولة بتعهداتها المالية

خلاص متخلدات الدولة في حدود 1000 مليون دينار

يمكّن خلاص متخلدات الدولة لدى المنشآت العمومية من تحسين جودة المرافق العمومية كما يمكّن أيضا خلاص مستحقات المزودين وخاصة في ميدان الأشغال العامة والبناء من تنشيط الدورة الإقتصادية.

إعادة هيكلة المنشئات العمومية

برنامج لإعادة هيكلة 5 منشآت عمومية

نظرا للوضع الصعب لعدد من المنشآت العمومية اليوم، يجب العمل على إنقاذها من خلال برنامج إعادة هيكلة خصوصي لكل منها بالتنسيق مع الشركاء الإجتماعيين. مع الإتحاد العام التونسي للشغل، تمّ الإتفاق على منح الأولوية لكل من الخطوط التونسية والشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ" والشركة التونسية للشحن والترصيف "الستام" على أن يتم تحديد شركتين إثنين لاحقًا.

مردوديّة ميناء رادس

رفع مردودية ميناء رادس من 4 إلى 10 حاويات في الساعة

يكلف التعطيل في الإنزال والشحن بميناء رادس المجموعة الوطنية خسائر هامة في مستوى الكلفة المباشرة وجودة الخدمات وتنافسية المؤسسات.

تسوية وضعية العقارات الفلاحيّة

برنامج لتحسين إستغلال العقارات الفلاحية

التسريع في إجراءات إسناد ضيعات دولية فلاحية على حوالي 20 ألف هكتار في إطار مشاريع شركات إحياء وتنمية فلاحية ومقاسم للفنيين الفلاحين لفائدة خريجي المدارس الفلاحية العليا العاطلين عن العمل على مساحة بحوالي 2000 هكتار.

كانـت ورشـات العمـل فرصـة لإطـارات الإدارة التونسـية للعمـل بمقاربـة تشـاركية مـع مختلـف الوزارات والمنظمات والمجتمع المدني .

أكثـر مـن 500 مشـارك فـي 54 ورشـة عمـل و120 مقتـرح عملـي تـم تقديـم 32 منهـا فـي هـذا الملخـص. سـيتم تنزيـل كل المقترحـات في آجـال قصيرة وبما ينفع المواطنين والمؤسسات.

التمكين الاجتماعي

لن نترك أي تونسي دون تغطية صحية وإجتماعية.

لن نترك أي تونسي دون تغطية صحية وإجتماعية. ستمكن التدابير المتخذة من توفير الظروف الملائمة لإدماج الأنشطة غير المهيكلة في الإقتصاد المنظّم وتوسيع وتحسين التغطية الإجتماعية والصحية في إتجاه مزيد من الإحاطة بالفئات الهشة كالمتقاعدين أو العمال أو العائلات محدودة الدخل.

المبادر الذاتي

تفعيل نظام المبادر الذاتي

المبادر الذاتي هو شكل جديد ومبسّط للنشاط الاقتصادي المهيكل الغاية منه إدماج الناشطين في القطاع غير الموازي داخل الإقتصاد المهيكل ويمكّن من التمتع بكامل خدمات صندوق الضمان الإجتماعي.
ينطلق العمل بالآلية شهرً بعد المصادقة عليه في البرلمان بهدف انخراط 1000 شخص في حدود 2020 و 10 آلاف في حدود نهاية 2021.

التمكين عبر التمليك

وضع برنامج تمليك لفائدة 200 ألف عائلة على مدى 5 سنوات

يندرج هذا الإجراء في إطار تحسين مستوى عيش الأسر وإدماجهم في الدورة الاقتصادية عبر التمليك مما يتيح إمكانية الحصول على تمويلات بنكية مختلفة بعد تذليل الصعوبات القانونية التي كانت تعترض عملية التسوية.
وسينتفع بهذا الإجراء 3000 عائلة تتصرف في مساكن شيدت على أراضي الدولة خلال التسعة الأشهر القادمة من ضمن 200 ألف عائلة مبرمجة على مدى 3 سنوات.

مراجعة معايير إسناد السكن الاجتماعي

سيتم النظر في معايير إسناد السكن الاجتماعي لملاءمتها مع تطور مستوى العيش والمقدرة الشرائية للمواطن.

مراجعة المنظومة التحفيزية للمسكن الأول

لتمكين أكبر عدد ممكن من التونسيين من المسكن الأول، ستتم مراجعة المنظومة التحفيزية للمسكن الأول.

الإقتصاد الإجتماعي التضامني

تنزيل قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني

إستغلال الفرص التي يوفرها الإقتصاد الاجتماعي التضامني في إحداث مواطن الشغل والنموّ والعمل على الارتقاء بنسبة العاملين فيه إلى حدود 10 % من المشتغلين في أفق سنة 2024 مقابل قرابة 0.5% خلال سنة 2019.

برنامج الفرصة الثانية للشباب

إطلاق برنامج الفرصة الثانية لتمكين وادماج الشباب المنقطعين على التعليم

وجود حوالي مليون شاب وشابة خارج المنظومة التعليمية والتكوينية وخارج سوق العمل هو خسارة لهم وخسارة أكبر للمجموعة الوطنية. برنامج الفرصة الثانية وعدد من البرامج الأخرى ستعمل على تمكين وإدماج 15 ألف شاب من المنقطعين على التعليم قبل نهاية 2020 ووضع برنامج مماثل لفائدة 200 ألف على 5 سنوات. هذا البرنامج سيمكن من استقبال المنقطعين وتأطيرهم وتكوينهم وإعادة إدماجهم حسب الامكانيات المتاحة صلب المؤسسات التربوية أو بمراكز التكوين المهني أو لمواصلة دراستهم أو التخصص بما يمكنهم من الاندماج بسوق الشغل.

الإحاطة بالفئات الهشة

وضع خط تمويل إضافي للفئات الهشة بـ30 مليون دينار

سيمكن هذا الإجراء من إدماج 5000 من النساء العاملات في الأنشطة غير المهيكلة من خلال برنامج وطني يراجع الآليّات المخصّصة لإدماج الفئات الهشّة ويمكّن من تعميم التغطية الاجتماعية، والخدمات الصحيّة والإدماج المالي والمرتبطة بمنظومة المعرّف الاجتماعي عليهن.
كما سيتم درس وضع حيطة إجتماعيّة للمهاجرين.

الإحاطة بالمتقاعدين

إقرار جراية دنيا للمتقاعدين قيمتها 180 دينار

لأنه لا يمكن القبول بأن تكون جراية أكثر من 130 ألف متقاعد أقل من 180 دينار شهريا (وهو المبلغ الذي تتحصل عليه العائلات محدودة الدخل) بعد أن قضوا حياتهم في العمل، تمّ منح فارق تكميلي لهذه الجرايات لتكون الجراية الدنيا 180 دينار منذ مرحلة الصمود ضد الكورونا.

تسوية وضعيات التشغيل الهش

تسوية وضعيات الأساتذة والمعلمين النواب

إحتراما للتعليم والتربية كقيم أساسية في المجتمع، ستعمل الدولة على تسوية شاملة لكل الأساتذة والمعلمين النواب على مدة 5 سنوات وبداية من العودة المدرسية سبتمبر 2020.

تسوية وضعية عمال الحضائر

إحتراما لتعهدات الدولة ولإعادة الثقة، ستواصل الدولة تسوية وضعية عمال الحضائر على مدة 5 سنوات.

إنهاء العمل بآليات التشغيل الهش

لا يمكن أن تواصل الدولة إستعمال آليات تشغيل هش داخل منشآتها وإداراتها لذا تقرر الإستغناء نهائيا عن هذه الآليات في المستقبل.

تثمين البحث العلمي

توفير 1000 فرصة عمل للدكاتره

توفير 1000 فرصة عمل للدكاترة الشبان من خلال إتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التكوين المهني والتشغيل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

تحسين الحوكمة العمومية ومكافحة الفساد

علاقة جديدة بين المواطن والإدارة
تقوم على المرافقة لا على التعطيل.

لأن الإدارة هي محرّك الدولة وجودتها من جودة حياة المواطنين وفاعلياتها من فاعلية الإقتصاد، تهدف هذه التدابير إلى الإتجاه نحو تأسيس علاقة جديدة بين المواطن والإدارة تقوم على المساعدة لا على التعطيل وتحسّن حوكمة المنشآت العمومية وتسرّع في الرقمنة وتكرّس ثقافة المسؤولية والعدل.

تطوير السلط المحلية

تشجيع أكثر من 1000 إطار للإنتقال إلى الجماعات المحلية في إطار خطة الحراك الوظيفي

تطوير قدرة السلطة المحلية والترفيع في نسبة التأطير بها إلى 20 %من خلال إجراء الحراك الوظيفي وحسن تطبيقه وإعتماد سياسة تحفيز ملائمة.

الرقمنة وتحسين مردودية الإدارة

رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات وعدم المطالبة ب 50% من الوثائق الرسمية

يندرج هذا الإجراء في إطار تحسين مردودية الإدارة والرفع من أدائها وذلك بإعادة هندسة الإجراءات ورقمنتها وربط المنظومات الإعلامية الكبرى وتسهيل النفاذ الى الخدمات على الخط من قبل المواطنين والمؤسسات.
وسيتم إعتماد الامضاء الالكتروني والطابع الالكتروني وإنهاء المطالبة بالوثائق المتوفرة لدى الإدارة إلى جانب تطوير خدمات عمومية قنصلية عبر الأنترنات على غرار بطاقة التعريف وشهادة الجنسية.

محاربة الفساد

السياسة الجزائية

تهدف السياسة الجزائية للدولة إلى تشديد العقوبات على المعتدين على الأشخاص والممتلكات، مكافحة الإرهاب والحرب ضد الفساد كأولويات إستراتيجية.

الترفيع من إمكانيات القطب القضائي المالي

يلعب القطب القضائي الاقتصادي والمالي دورا محوريا في معالجة القضايا المتعلقة بالفساد المالي رغم الامكانيات المادية واللوجستية والبشرية المحدودة من جهة وتعقد الملفات المتعهد بها من حيث كثرة الاختبارات والاعمال الفنية للبت في القضايا من جهة أخرى.
ستدعم الدولة القطب بما يتلاءم مع طبيعة المهام الموكلة له وخصوصية الملفات المتعهد بها.

تسريع نسق تنفيذ الأحكام

لأن تنفيذ الأحكام القضائية والإدارية من أسس دولة القانون والمؤسسات، سيتم التسريع في نسق تنفيذ الأحكام والقرارات بحلول نهاية ديسمبر 2020 ومتابعة مؤشرات التنفيذ من خلال فريق عمل مخصّص للغرض.

2020

اتصل بنا

71 560 400

Communication@pm.gov.tn

Présidence du Gouvernement Tunisien - رئاسة الحكومة التونسية